ورقة علمية

مقاطعة "إسرائيل" عقب السابع من أكتوبر

الجدوى والتأثير

د. أشرف عثمان بدر

تموز/ يوليو 2024

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: مدخل مفاهيمي 3

ثانياً: العوامل المساعدة على نجاح حركة المقاطعة 6

ثالثاً: العوائق التي تواجه المقاطعة 7

رابعاً: تأثير المقاطعة: 9

1. التأثير الاقتصادي..... 9

2. على المستوى الأكاديمي..... 20

3. على المستوى الثقافي والفني..... 24

4. على المستوى الرياضي..... 25

خاتمة 26

مقاطعة "إسرائيل" عقب السابع من أكتوبر: الجدوى والتأثير

د. أشرف عثمان بدر[1]

مقدمة:

وضع "طوفان الأقصى" في 2023/10/7 وما تبعه من حرب دموية شنّتها الآلة العسكرية الصهيونية على قطاع غزة، مسألة مقاطعة الكيان الصهيوني على أجندة النقاش العام لمناصري الحق الفلسطيني، وطرحت عدة أسئلة من بينها: ما هو تأثير وجدوى مقاطعة الكيان الصهيوني؟ في ظلّ شحّ المعطيات الإحصائية لتأثير المقاطعة.

تسعى هذه الورقة إلى البحث في جدوى المقاطعة من خلال تتبع التقارير المنشورة حول الموضوع. مع الأخذ بعين الاعتبار وجود وجهتيْ نظر حول جدوى المقاطعة، ما بين من يُعظِّم من تأثيرها ومن يقلِّل من جدواها، علماً بأن نداء حركة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (بي دي أس BDS)، قد انطلقت قبل نحو 18 عاماً بدعم من الاتحادات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الدولي وحركات شعبية، ومع بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، عززت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة "إسرائيل" حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات منها على كل الأصعدة، بدءاً بمقاطعة الشركات المتورطة في جرائمها، ووصولاً إلى المقاطعة الأكاديمية والثقافية والفنية والرياضية.

تتوزع الورقة على مدخل مفاهيمي وثلاثة مباحث وخاتمة، في المبحث الأول يتمّ التطرق إلى العوامل المساعدة لنجاح المقاطعة، يلي ذلك تناول العوائق التي تواجه المقاطعة، ومن ثم يتم الانتقال للمبحث الثالث؛ الذي تُركز عليه الورقة وهو تأثير المقاطعة، وينقسم المبحث إلى أربعة فروع في أولها يتم تناول التأثير الاقتصادي سواء على مستوى الدول والحكومات المحلية أم الشركات والنقابات، وفي الفرع الثاني يتم تناول تأثير المقاطعة على الجانب الأكاديمي، لننتقل بعدها لتناول تأثيرها على المستوى الثقافي والفني

[1] باحث ومحاضر أكاديمي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، وماجستير دراسات إسرائيلية.

وأخيراً على المستوى الرياضي، وتنتهي الورقة بخاتمة. تجادل الورقة بوجود تأثير ملموس لدعوات مقاطعة الكيان الصهيوني، مما قد يسهم مستقبلاً في التأثير على تركيبة منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ويُعجّل من تفكيك هذا الكيان الاستعماري.

أولاً: مدخل مفاهيمي:

تتمفصل المقاطعة Boycott مع سحب الاستثمارات Divestment وفرض العقوبات Sanction، من هنا جاء تسمية حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement. تشمل المقاطعة "وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية". أما سحب الاستثمارات فيهدف "إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد (الفصل العنصري)، بسحب استثماراتهم من و/أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات. وقد يكون المستثمرون أو المتعاقدون أفراداً، مؤسسات، صناديق سيادية، صناديق تقاعد، كنائس، بنوك، مجالس محلية، جهات خاصة، جمعيات خيرية، أو جامعات". فيما المقصود بالعقوبات هو "الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضدّ دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. تشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفيفا أو غيرها".[2]

[2] ماذا تعني المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات؟، انظر: موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/19، في: https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds

لطالما كان الاقتصاد والتجارة أداة مهمة في العلاقات الدولية، فمن ناحية يمكن للتجارة أن تعزز العلاقات بين الدول، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام التجارة كوسيلة ضاغطة في حالة الصراع وذلك باستخدام العقوبات والحظر والمقاطعة. تاريخياً استُخدِمت المقاطعة التجارية لمعاقبة أو إكراه طرف ما على سلوك معين، فعلى سبيل المثال استَخدَمت الصين المقاطعة كردٍّ على الغزو الياباني في ثلاثينيات القرن العشرين، وكذلك استَخدَمت الجامعة العربية سلاح المقاطعة لـ"سرائيل" عقب الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني سنة 1948، كما برزت في الخمسينيات حركة المقاطعة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وفي تسعينيات القرن العشرين كانت مقاطعة المستهلكين للمنتجات الفرنسية بسبب التجارب النووية، ومؤخراً تمّ تسليط الضوء على أهمية مقاطعة التجارة الدولية من خلال الحظر الذي فرضته الدولة الروسية على استيراد المنتجات الزراعية من أوروبا، كردٍّ على العقوبات المفروضة على الغزو الروسي لأوكرانيا.[3]

أسهم ظهور الإنترنت وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة أهمية جهود الأفراد ومنظمات المجتمع المدني بالمقارنة مع جهد الحكومات فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، لينتقل جزء من الفاعلية السياسية من الدول إلى الأفراد في جانب العلاقات التجارية، عبر مقاطعة المستهلكين لبضائع الدول التي يتم مقاطعتها، وبالتالي فإن نجاح المقاطعة يعتمد على مشاركة عدد كبير من المستهلكين، لكن بعض الدراسات النظرية تؤكد على أن الدوافع النفسية للمقاطعين، كالشعور بالذنب واحترام الذات أو الشعور بالفاعلية، تتراجع مع مرور الوقت.[4] على ضوء ذلك؛ وفي الحالة الفلسطينية تأتي أهمية التوعية المستمرة بجدوى حملات المقاطعة، وعدم الاعتماد على الجانب العاطفي الذي يزداد في ظلّ اشتداد العدوان الإسرائيلي. جدير بالذكر أن مقاطعة "إسرائيل" اقتصادياً تتوزع على ثلاثة مستويات، أولها

[3] Kilian Heilmann, "Does political conflict hurt trade? Evidence from consumer boycotts," *Journal of International Economics*, Elsevier, 2016, n. 99, p. 179.

[4] Ibid., p: 182.

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وثانيها مقاطعة الشركات التي تتعامل مع "إسرائيل"، وثالثها مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات التي تتعامل مع "إسرائيل".[5]

تُشير بعض الدراسات إلى أن المقاطعة الاقتصادية تقود إلى تخفيضات في التبادلات التجارية تتراوح ما بين 30–40%.[6] كما أظهرت دراسة شاملة بأن سلاح المقاطعة يمتاز بالفاعلية، ويمكن استخدامه لتحقيق أهداف سياسية؛ حيث تظهر الدراسة أن من بين 174 حالة مقاطعة نجحت 34% من الحالات في تغيير سياسات الدول، وأن 55% نجحت نجاحاً جزئياً (كالإفراج عن معتقلين سياسيين)، بينما في 30% أدّت إلى تغيير النظام السياسي.[7]

بنيت فلسفة المقاطعة على جعل تكلفة الاحتلال أكبر من فائدته، وهذا جوهر عمل حركات التحرر الوطني التي تسعى لجعل الاستعمار مكلفاً للمستعمر، من ناحية أخرى يمكننا اعتبار حركة المقاطعة الشكل الأكثر فعالية للتضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وتجنيد طاقات مناصري القضية لإضعاف تأثير الدعم الدولي الذي تتلقاه "إسرائيل" من حلفائها الغربيين.[8]

ارتبطت حركة المقاطعة بمناهضة التطبيع. تُعرّف حركة المقاطعة "التطبيع" على أنه "المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، يجمع (على "المنصة" نفسها) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفراداً كانوا أم مؤسسات)"، ولا يستوفي شرطي اعتراف الطرف الإسرائيلي بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي، وأن يشكّل النشاط شكلاً من أشكال

---

[5] أشرف بدر، "حركة المقاطعة العالمية BDS بين التهويل والتهوين،" في: **إعداد السياسات العامة والتفكير الاستراتيجي** (رام الله: مركز مسارات، 2015)، ص: 66.

[6] Kilian Heilmann, "Does political conflict hurt trade? Evidence from consumer boycotts," p: 189.

[7] Gary Clyde Hufbauer et. al., *Economic Sanctions Reconsidered*, 3rd edition (Washington DC: Peterson Institute for international Economics, November 2007).

[8] مصطفى البرغوثي، "حركة المقاطعة وفرض العقوبات كأحد أركان الإستراتيجية الفلسطينية،" في: **مؤتمر القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الإستراتيجية** (رام الله: مسارات، 2015)، ص 48.

"النضال المشترك co-resistance" ضدّ نظام الاحتلال والاستعمار – الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي.[9]

ثانياً: العوامل المساعدة على نجاح حركة المقاطعة:

توجد عدة عوامل تساعد على نجاح حركة المقاطعة من أبرزها تزايد الرفض العربي والعالمي للممارسات القمعية الإسرائيلية، وذلك عقب افتضاح الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني والحرب الإبادية والمجازر اليومية بحق المدنيين والأطفال والنساء في قطاع غزة، عقب السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فقد حفزت الصور والمشاهد شرائح واسعة من الشباب والناشطين على مستوى العالم للخروج في مظاهرات منددة بالعدوان الإسرائيلي وجرائم الإبادة الجماعية، ترافقَ ذلك مع فشل الدعاية الإسرائيلية وسقوطها، فبالرغم من الميزانيات الضخمة التي خصصتها الحكومة الإسرائيلية لتحسين صورتها أمام العالم، إلا أنها لم تستطع إخفاء الإجرام الصهيوني، وقد أسهم في تعرية وفضح الكيان الصهيوني وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى سدة الحكم، فحكومة اليمين الصهيوني المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو، والممارسات والتصريحات العنصرية المتلاحقة لوزراء الصهيونية الدينية كوزير المالية بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich ووزير الأمن الوطني إيتمار بن جفير Itamar Ben-Gvir، أسهمت في كشف الطبيعة العنصرية والدموية للكيان الاستعماري الصهيوني، مما أعطى دفعة قوية لدعوات المقاطعة ومقاومة التطبيع.

إيتمار بن جفير

بيتسلئيل سموتريتش

[9] معايير المقاطعة ومناهضة التطبيع، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/19.

ثالثاً: العوائق التي تواجه المقاطعة:[10]

يوجد عدة عوائق تحول دون نجاح حركة المقاطعة تتوزع على أربعة محاور، أولها: الاستراتيجية الإسرائيلية المضادة للمقاطعة والإجراءات التي اتخذتها حكومة الكيان الصهيوني لمواجهة المقاطعة، يتضافر مع ذلك العائق الثاني المتمثل في توظيف "إسرائيل" تحالفاتها السياسية والمناخ الدولي لخدمة أهدافها، أمّا في العامل الذاتي فيبرز عائقان مركزيان وهما وجود ضعف ذاتي فلسطيني في عدة جوانب متعلقة بغياب الاستراتيجية الفلسطينية، والأمر ذاته على الصعيد العربي والإسلامي الذي نشهد فيه غياب لدور المؤسسات العربية والإسلامية.

وضعت "إسرائيل" استراتيجية مضادة للمقاطعة تتوزع على الجانب الإعلامي والقانوني، دون إغفال للجانب السياسي والأكاديمي أو الأمني، مع رفدٍ لهذه الجوانب بتخصيص ميزانيات وأموال لتحقيق هذه الاستراتيجية. فمن الناحية الإعلامية، أسست "إسرائيل" سرديتها وحملتها الإعلامية على الربط بين دعوات المقاطعة ومعاداة السامية، بحيث تصبح الدعوة لمقاطعة "إسرائيل" شكلاً من أشكال معاداة السامية، وفي الخلفية لهذه السردية الإعلامية يتم التركيز دوماً في خطاب المجتمعات الغربية على أن "إسرائيل" امتداد للحضارة الغربية في الشرق الأوسط، بالإدعاء أنّها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وبالتالي فهي ممثل للحضارة الغربية ولا يجوز محاربتها أو مقاطعتها. بالربط مع الجانب الإعلامي واتهام كل من يدعو للمقاطعة بمعاداة السامية، وجهت "إسرائيل" جهدها للجانب القانوني بالعمل على سن قوانين تجرم الدعوة للمقاطعة، فأسفر هذا الجهد عن تجريم الدعوة للمقاطعة في عدة ولايات أمريكية.

اهتمت "إسرائيل" بالجانب الديبلوماسي والسياسي في محاربة المقاطعة، فلجأت إلى توظيف مواردها لتجنيد السياسيين، وخصوصاً في الغرب، من أجل تبني مواقفها، مما أثمر عن إعلان بعض السياسيين الغربيين بأن الدعوة للمقاطعة شكل من أشكال معاداة السامية، وبأنها "دعوة للكراهية"، لذلك يجب الوقوف بوجهها ومحاربتها أو حظرها.

---

[10] أشرف بدر، "حركة المقاطعة ومقاومة التطبيع: قراءة في المعوقات وعوامل النجاح،" في: **استراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

استغلت "إسرائيل" حالة التوتر والاستقطاب في المنطقة بين ما يعرف بالمحور الإيراني ومحور "الاعتدال" العربي، وكذلك دعوات محاربة "الإرهاب" لتطرح نفسها كشريك وحليف في مواجهة إيران والحركات "الإرهابية"، فعملت على توثيق علاقاتها الأمنية بالدول الغربية وبعض الدول العربية، واستخدمت الأمن كمدخل لمحاربة المقاطعة، على اعتبار أن من يقود حركات المقاطعة حريصيين على زعزعة الاستقرار والأوضاع الأمنية.

على الصعيد الذاتي؛ يوجد حالة من التيه الفلسطيني نتيجة الانقسام السياسي الفلسطيني، وعدم تبني استراتيجية فلسطينية موحدة، والافتقار لبرنامج وطني ونضالي موحد يجعل من المقاطعة أداة من أدوات النضال وجزء من النضال الجمعي لتفكيك الحالة الاستعمارية في فلسطين، يترافق مع حالة التيه وفقدان البرنامج الوطني الموحد، ووجود تبعية اقتصادية فلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، فالاتفاقيات الاقتصادية المرتبطة بتفاهمات أوسلو Oslo Accords كاتفاقية باريس الاقتصادية Paris Protocol، تحول دون الاستقلالية الاقتصادية، ومن ثم يصبح من الصعب الدعوة للمقاطعة الاقتصادية، في ظلّ الاعتمادية المفرطة على المنتجات الإسرائيلية وعدم وجود بدائل فلسطينية لكثير من المنتجات، مما يحول دون نجاح حركة المقاطعة ويحصرها في الدعوة لمقاطعة مجموعة محدودة من المنتجات الإسرائيلية.

أما على الصعيد العربي فنشهد حالة من التفكك وعدم الاستقرار، وغياب شبه كامل للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب، وخصوصاً بعد أحداث الربيع العربي، والإحباط الناتج عن فشله وقمعه، والقبضة الأمنية التي تحول دون ممارسة أي نشاط في الفضاء العام، مما يحول دون وجود حركات منظمة تقود حملات المقاطعة خشية من الملاحقة الأمنية، في الوقت ذاته نشهد غياب لدور المؤسسات العربية الرسمية كالجامعة العربية في دعوات المقاطعة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه لانخراط العديد من الدول العربية في اتفاقيات "سلام" وتطبيع مع الكيان الصهيوني، مما يؤثر بالضرورة على دعوات المقاطعة، التي تعدّها بعض الأنظمة العربية شكل من أشكال التحريض على اتفاقيات "التعاون" الأمني والاقتصادي مع الكيان الصهيوني، وبالتالي توجد ملاحقة أمنية لدعوات المقاطعة. علاوة على

ذلك، يجب ألا ننسى دور الحليف الأكبر للكيان الصهيوني وهو الإدارة الأمريكية، التي تسعى دوماً لتجنيد الطاقات من أجل ترسيخ التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتحارب كل الدعوات لمقاطعتها.

رابعاً: تأثير المقاطعة:

نلمس تأثير المقاطعة في عدة جوانب ومجالات من أبرزها الجانب الاقتصادي، والجانب الأكاديمي، والمجال الفني والثقافي، وكذلك على المستوى الرياضي، وفيما يلي التفاصيل:

1. التأثير الاقتصادي:

تؤشر الإحصائيات على أن دعوات المقاطعة عقب الحرب الإبادية على قطاع غزة قد أثرت على حجم الصادرات الإسرائيلية، وبالرغم من أن الحرب قد بدأت في آخر شهريْن من سنة 2023 إلا أننا نلمس تأثيرها في حجم الصادرات، فبحسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS)، بلغت الصادرات الإسرائيلية سنة 2023 نحو 156 مليار دولار، بانخفاض قدره 6% مقارنة بسنة 2022 (نحو عشرة مليارات دولار أقل). حيث كان قطاع السلع الأساسية الأكثر تأثراً، وتأثرت كذلك صادرات الخدمات، التي تشكل 52% من الصادرات، حيث شهدت انخفاضاً بنسبة 3%، ويرجع ذلك إلى انخفاض خدمات السياحة والنقل الإسرائيلية وبيع الشركات الناشئة، كما سجلت صادرات السلع انخفاضا بنسبة 10%، خصوصاً في مجالات المواد الكيميائية والماس والأدوية.[11]

[11] ملخص عام 2023 في التجارة الخارجية لإسرائيل، موقع ميجا برو ميديا، 2024/1/16، انظر: https://www.megapro.org.il (باللغة العبرية)

حافظت "إسرائيل" على استقرار سوق صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ أكبر سوق مستهدف للشركات الإسرائيلية، ولكن حدث انخفاض للصادرات في سنة 2023 إلى تركيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا في أوروبا، وكذلك إلى الهند والصين في الأسواق الآسيوية. يعزو الخبراء الإسرائيليين هذا الانخفاض إلى تقلّب أسعار العملات، والتراجع الحقيقي في صناعة الماس، وتأثير أسعار الفائدة والأحداث الداخلية في هذه البلدان، لكنهم يغفلون أثر دعوات المقاطعة. في المقابل، تُظهر البيانات زيادة بالصادرات في سنة 2023 لكل من رومانيا 73%، وإيرلندا 35%، وألمانيا 14%، وهولندا واليابان 11.5%، أما التجارة مع الدول العربية، فقد سجلت الصادرات نسب نمو ملحوظة، بتأثير اتفاقيات التطبيع، لكل من المغرب 128%، ومصر 73.5%، والبحرين 54.5%، على الرغم من أن حجم التجارة الإجمالي محدود، والأردن 13%. وحافظت الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة على استقرارها، زيادة بنسبة 5.2%، لتصل إلى 650 مليون دولار، فقد دخلت الاتفاقية التجارية بين "إسرائيل" والإمارات حيّز التنفيذ مع حلول سنة 2023.[12]

تعمل "إسرائيل" على توسيع أسواقها من أجل التغلب على دعوات المقاطعة، حيث تقوم الملاحق الاقتصادية لإدارة التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والاقتصاد الإسرائيلية، بمتابعة سياسة التجارة الخارجية لـ"دولة إسرائيل" وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصناعة الإسرائيلية، من أجل زيادة وتنويع الصادرات الإسرائيلية وجذب الاستثمار الأجنبي. حيث تنتشر الملاحق الاقتصادية الإسرائيلية في أكثر من 55 عاصمة تجارية حول العالم، وتعمل على تطوير الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية بين "دولة إسرائيل" والدول المستهدفة، وكذلك تعزيز صادرات الشركات الإسرائيلية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى "إسرائيل". حيث نفذت الملاحق الاقتصادية في سنة 2023 أكثر من ألفيْ نشاط لترويج الصادرات الإسرائيلية، بما في ذلك وفود الأعمال والمعارض، وأسفرت هذه الأنشطة عن عقد

[12] المرجع نفسه.

ما يقرب من 36 ألف اجتماع عمل بين الشركات الإسرائيلية والشركات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، تمّت معالجة ما يقرب من 4,300 طلب من المصدِّرين الإسرائيليين في اختراق الأسواق المستهدفة الجديدة التي وصلت إليها نحو 2,200 شركة مصدرة، في سنة 2023. مما أسفر عن توقيع عقود جديدة بقيمة إجمالية بنحو ملياريْ شيكل (نحو 540 مليون دولار أمريكي).[13]

تظهر الإحصائيات الإسرائيلية انهيار الاستثمارات الخارجية بسبب الحرب على قطاع غزة، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً؛ أثر بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية بنسبة 80% مع اندلاع الحرب، ووفقاً لبعض التقديرات بلغت الخسارة مع بداية سنة 2024 نحو 10 مليارات دولار.[14] صحيح أن السبب الرئيسي لسحب الاستثمارت يعود إلى انعدام الاستقرار وخشية الشركات من الأوضاع الأمنية السائدة عقب الحرب، إلا أنه لا يمكن إغفال تأثير دعوات المقاطعة على بعض الشركات، مما دفعها لسحب استثماراتها من الكيان الصهيوني.

تاريخياً؛ تأثرت التجارة الخارجية الإسرائيلية بالصورة السلبية لـ"إسرائيل" حول العالم، فبحسب بعض الدراسات الأكاديمية فإن الصورة السلبية للدولة تؤثر على اقتصادها، من حيث جذب الاستثمارات الخارجية والسياحة، وقرار المستهلكين بشراء منتجات هذه الدولة.[15] بالرغم من عدم وجود دراسات حول تأثير الحرب على صورة "إسرائيل"، إلا أن مسحاً عالمياً أُجري قبل الحرب على مستوى 19 دولة في الفترة ما بين 2014–2017، وشارك فيه أكثر من 18 ألف شخص، وتبيّن بأن صورة "إسرائيل" على مستوى العالم تُعدّ من الأسوأ بين الدول، إذ يظهر الاستطلاع بأن أكثر من 50% من المستطلعة آرائهم يحملون صورة سلبية تجاه "إسرائيل"، في مقابل 25% يحملون صورة إيجابية، وذلك بالرغم من الميزانيات الكبيرة والحملات المنظمة التي تديرها الماكينة الإعلامية الإسرائيلية لتحسين صورة "إسرائيل"، إلا أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أبقت على صورة "إسرائيل" السلبية، فمن بين 19 دولة أُجري

---

[13] المرجع نفسه.

[14] وصل انهيار الاستثمارات الأجنبية إلى 10 مليار، موقع واي نت نيوز، 2024/2/5.

https://www.ynet.co.il/economy/article/b1spqf0q6 (باللغة العبرية)

[15] Philip Kotler and David Gertner, "Country as Brand, Product, and Beyond: A Place Marketing and Brand Management Perspective," *Journal of Brand Management*, vol. 9, no. 4, 2002, pp. 249-261.

فيها الاستطلاع تميل 15 دولة لرأي سلبي تجاه "إسرائيل"، ونجد في الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر من حاملي الصورة الإيجابية 59%، في المقابل شهد الاستطلاع في تركيا الرأي الأكثر قسوة تجاه "إسرائيل"، إذ أن ثلاثة أرباع 77% من المستطلعة آرائهم يحملون رأياً سلبياً تجاه "إسرائيل".[16] هذه النسب وهذا الرأي السلبي كان قبل الحرب الإبادية على قطاع غزة، لذلك من المتوقع أن تزداد هذه النسب بعد الحرب، وأن تتعزز الصورة السلبية لـ"إسرائيل" حول العالم، مع انتشار صور الدمار وقتل الأبرياء في فلسطين.

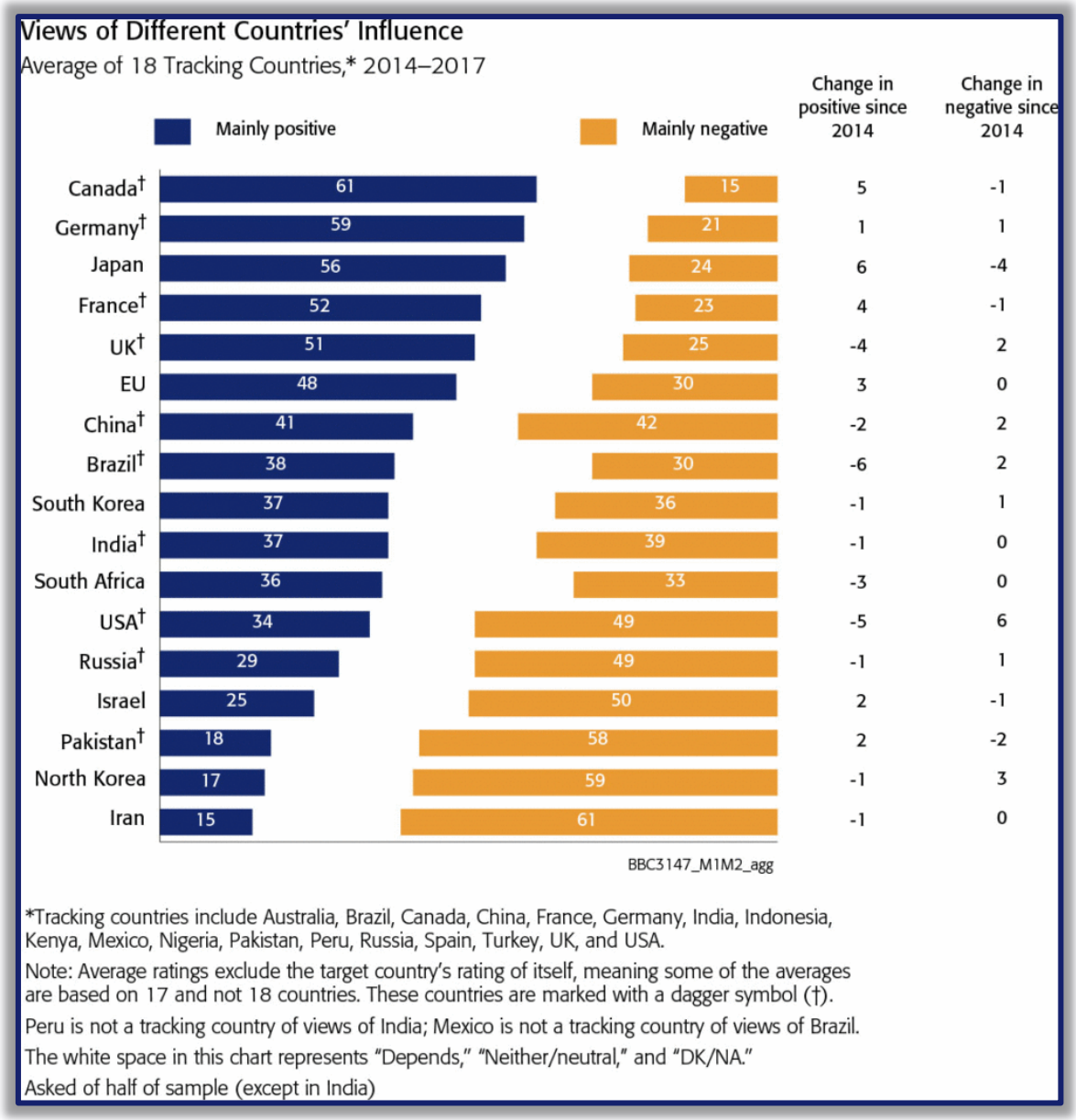

[16] Glob Scan, Sharp Drop in World Views of US, site of Global Poll, 4/7/2017, https://globescan.com/2017/07/04/sharp-drop-in-world-views-of-us-uk-global-poll

سجلت حركة المقاطعة عقب الحرب عدة نجاحات في جانب المقاطعة الاقتصادية على عدة مستويات؛ الدول والحكومات المحلية، والشركات، والنقابات، وفيما يلي التفاصيل:

أ. على مستوى الدول والحكومات المحلية:

أثمرت دعوات المقاطعة في الأردن عن إعلان وزير الخارجية أن الأردن لن يوقع اتفاق لتبادل الطاقة والمياه مع "إسرائيل"، والذي تمّ الإعلان عنها خلال إكسبو دبي 2020 – Expo Dubai 2020 والمعروف باسم "الكهرباء مقابل الماء". في السياق ذاته؛ أعلن رئيس وزراء ماليزيا فرض الحظر على جميع السفن الإسرائيلية، خصوصاً التابعة لشركة الشحن الإسرائيلية "زيم ZIM"، وتلك المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، وذلك "رداً على تصرفات إسرائيل التي تنتهك المبادئ الإنسانية الأساسية والقوانين الدولية".[17]

وعلى مستوى أوروبا؛ أعلن صندوق التقاعد النرويجي Government Pension Fund of Norway، الذي يُعدّ من أكبر الصناديق السيادية في العالم، سحب استثماراته بالكامل من السندات الحكومية الإسرائيلية Israel Bonds، والبالغة قيمتها نصف مليار دولار. وكانت الحكومة النرويجية قد نصحت الشركات النرويجية "بعدم الانخراط في أي تعاون تجاري أو شراكات تجارية من شأنها إدامة المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية". كما قامت العديد من صناديق التقاعد الدنماركية بسحبت استثماراتها من الشركات الإسرائيلية، بما في ذلك البنوك. فيما صوّت المجلس الإقليمي النيوزيلندي للبيئة كانتربري Environment Canterbury على قرار يقضي بعدم العمل مع الشركات التي تتعامل مع

[17] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7، انظر: https://bdsmovement.net/ar/BDSindicators

المستعمرات الإسرائيلية.[18] أما الحكومة الإيرلندية فقد سحبت استثمارات لها تقدر بـ 3 ملايين يورو (نحو 3.3 مليون دولار) من عدة شركات إسرائيلية، بما في ذلك بعض من أكبر بنوكها.[19]

يضاف إلى ما سبق؛ إعلان ثاني أكبر صندوق استثماري في النرويج Storebrand، سحب استثماراته البالغة 141 مليون دولار بالكامل من شركة آي بي أم IBM بسبب تزويدها "إسرائيل" بقاعدة بيانات بيومترية "تستخدم لتنفيذ الأبارتهايد" و"التمييز والفصل ضدّ الفلسطينيين". حيث تسهم أي بي أم في جهاز المراقبة والأمن الإسرائيلي، وتمدّ العدو الإسرائيلي بتقنيات للتنكيل بالفلسطينيين وملاحقتهم ودعم الإبادة الجماعية في قطاع غزة المحتل والمحاصر.[20]

انعكست دعوات المقاطعة على صفقات بيع السلاح مع الكيان الصهيوني. استهل ذلك الرئيس الكولومبي "غوستافو بيترو Gustavo Petro" بإعلانه التعليق الكامل لعملية شراء الأسلحة الإسرائيلية، وهذا يفسِّر غياب الشركات الإسرائيلية عن معرض الأسلحة في كولومبيا. كما أوقفت حكومة والونيا الإقليمية في بلجيكا تراخيص تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل"، بالترافق مع ذلك دعت نائبتا رئيس الوزراء في كل من بلجيكا وإسبانيا إلى "تعليق معاهدة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وفرض حظر عام على الأسلحة، أو حتى فرض عقوبات بموجب نظام العقوبات العالمي لحقوق الإنسان الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي". في السياق ذاته؛ منعت تشيلي الشركات الإسرائيلية من المشاركة في معرض الأسلحة الأكبر في أمريكا اللاتينية. يضاف إلى ذلك تصويت حزب العمال الاشتراكي الإسباني Spanish Socialist Workers' Party، وهو الحزب الحاكم في إسبانيا، إلى جانب أحزاب أخرى، لصالح التعليق الفوري لتجارة الأسلحة الإسبانية مع "إسرائيل"، مما أسفر عن تصويت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان

---

[18] المرجع نفسه.

[19] أيرلندا تسحب استثمارات بملايين الدولارات من 6 شركات إسرائيلية، موقع الجزيرة.نت، 2024/4/5، انظر: https://www.aljazeera.net

[20] ثاني أكبر صندوق استثماري في النرويج يسحب استثمارات بقيمة 141 مليون دولار من شركة IBM لتواطؤها في نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/5/23، انظر: https://bdsmovement.net/ar/storebrand

الإسباني لصالح وقف تجارة الأسلحة مع "إسرائيل". أيضاً صوّت البرلمان الكندي على وقف تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل" في 2024/3/18، فيما دعا أكثر من 130 نائباً بريطانياً إلى حظر جميع مبيعات الأسلحة لـ"إسرائيل".[21] يضاف إلى ذلك منع الحكومة الفرنسية الشركات الإسرائيلية من المشاركة في معرض "يوروساتوري Eurosatory" السنوي للأسلحة، الذي يُعدّ أكبر معرض عالمي للمتخصصين في مجال الدفاع والأمن.[22]

تحت ضغط حركة المقاطعة اضطرت سفينة الشحن "بوركوم Borkum"، التي تحمل أسلحة يُحتمل استخدامها في الحرب الإبادية الإسرائيلية على قطاع غزة المحتل والمحاصر، إلى مغادرة الموانئ الإسبانية، وذلك بعد ضغوط حثيثة وإجراءات قضائية قادها حزبي "سومار Sumar" و"بوديموس Podemos". ولحق ذلك إعلان الحكومة الإسبانية رفض منح تصريح لرسو سفينة "ماريان دانيكا MARIANNE DANICA" التي ترفع العلم الدنماركي، والتي تأكد أيضاً أنها تحمل أسلحة إلى "إسرائيل".[23]

سنّت عدة دول وحكومات محلية قوانين لحظر التجارة مع المستعمرات الإسرائيلية، فقد أقرت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ التشيلي مشروع قانون لحظر التجارة مع المستعمرات الإسرائيلية. كما أعلن مجلس مدينة غنت Ghent البلجيكية أنه لن يشتري من الشركات المستفيدة من نظام الاحتلال الإسرائيلي وقمع الفلسطينيين. فيما أعلن مجلس مقاطعة "ديري سيتي Derry وسترابان Strabane" في إيرلندا الشمالية عن خططه لاعتماد سياسة المشتريات الأخلاقية، واستبعاد الشركات المتورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان. الأمر ذاته أعلن عنه حزب شين فين Sinn Féin، وهو أكبر حزب في إيرلندا، بتصريحه أنّه يعمل في مجالس المدن في جميع أنحاء إيرلندا لتنفيذ سياسات الشراء الأخلاقية، وذلك لمنع العقود التجارية التي تتربح من جرائم حقوق الإنسان والإبادة الجماعية ضدّ الشعب

---

[21] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

[22] نجاحات حركة المقاطعة، موقع حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10، انظر: https://t.me/BDSmovementAR/548

[23] ضغوط حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) وشركائها تنجح في عرقلة السفن المحملة بأسلحة الإبادة الجماعية!، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/5/20، انظر: https://bdsmovement.net/ar/borkum

الفلسطيني. يضاف إلى ذلك تصويت مدينة هايوارد بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، على سحب استثماراتها من أربع شركات متواطئة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.[24]

ترافقت المقاطعة الاقتصادية وسحبت الاستثمارات مع اتخاذ عدة دول وحكومات محلية قرارات ستسهم في عزلة "إسرائيل"، فقد علّقت بوليفيا علاقاتها الديبلوماسية مع "إسرائيل"، في حين خفضت تشيلي وكولومبيا وتشاد وهندوراس وتركيا والأردن، مستوى علاقاتها معها. يضاف إلى ذلك إعلان الاتحاد الإفريقي التعليق الفعلي لـ"إسرائيل" كعضو مراقب. أمّا مدينة برشلونة فقد قطعت علاقاتها مع "إسرائيل" بالكامل بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها ضدّ الفلسطينيين في غزة، لتصبح أول مدينة أوروبية تفعل ذلك. وفي تركيا، ألغت مدينتا أضنة وأنطاليا بروتوكولي التوأمة مع بلدتي بئر السبع و"بات يام" الإسرائيليتين.[25]

وفي سابقة تاريخية، أيّدت مدينة هامترامك بولاية ميشيغان بشكل كامل حركة المقاطعة "بي دي أس"، لتصبح أول مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر قراراً بالإجماع يطالب بمقاطعة "إسرائيل". أعلنت حكومة المالديف حظر دخول حاملي جواز السفر الإسرائيلي إلى أراضيها، وإطلاق حملة لجمع التبرعات من أجل فلسطين. وفي بريطانيا، حقق النشطاء في حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا Palestine Solidarity Campaign (PSC) فوزاً قانونياً جديداً، بإفشال محاولات الحكومة اليمينية لتمرير قانون يقمع الحق في المقاطعة ويشيطنها.[26]

[24] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

[25] المرجع نفسه.

[26] نجاحات حركة المقاطعة، حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10.

ب. على مستوى الشركات:

أنهت شركتا نيبون Nippon Aircraft Supply وإتوتشو Itochu Aviation اليابانيتان عقدهما مع شركة "إلبيت سيستمز Elbit Systems" الإسرائيلية لتصنيع الأسلحة، وذلك خشية من إصدار المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) قرار يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد شهدت شركة "إلبيت" موجة من سحب الاستثمارات منها بواسطة البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار. فقد باع مجلس الاستثمار في ولاية ويسكونسن جميع أسهم "إلبيت" التي كان يملكها في تشرين الأول/ نوفمبر 2023، والبالغ عددها 8,083 سهماً. وبعد يومين، كشف بنك أمريكا "Bank of America" أنه تخلى عن أكثر من 50% من أسهم "إلبيت" منذ تشرين الأول/ نوفمبر 2023. وحتى بنك نوفا سكوشيا Scotiabank، الذي يُعدّ أكبر مستثمر أجنبي منفرد في "إلبيت"، خفض حيازته من أسهم الشركة بين الربع الثالث والربع الرابع من سنة 2023 بنحو 16%.[27]

تجسدت المقاطعة من المستوى الثاني، مقاطعة الشركات التي تتعامل مع "إسرائيل"، في إعلان شركة بن العميد الأردنية إغلاق جميع فروعها في "كارفور Carrefour"، المتواطئة في جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، حيث اضطرت "كارفور" إلى إغلاق أربعة فروع لها في الأردن بسبب تنامي حملة المقاطعة ضدّها. في السياق ذاته؛ استبعدت إدارة الملتقى التوظيفي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة شركة "أكسا AXA" للتأمين من قائمة الرعاة، وذلك استجابة لنداءات طلاب الجامعة الأمريكية في القاهرة الذين طالبوا بمقاطعة "أكسا" واستبعادها بسبب استثماراتها في البنوك الإسرائيلية.[28]

ظهر نجاح دعوات المقاطعة جلياً في التعامل مع "البراندات" العالمية المساندة لـ"إسرائيل"، من الأمثلة على ذلك شركة ماكدونالدز McDonald's، التي اضطرت في آذار/ مارس 2024 إلى إسقاط دعوى الترهيب التي رفعتها ضدّ مجموعة المقاطعة في ماليزيا BDS Malaysia، حيث أعلن المدير المالي للشركة فشله في تحقيق المبيعات المستهدفة لأول مرة منذ سنوات، ويرجع ذلك إلى حملات المقاطعة المتنامية

---

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه.

ضدّها، مضيفاً أن: "المبيعات الدولية ستنخفض تباعاً في الربع الحالي. مما أدى إلى انخفاض أسهم الشركة 2% في التعاملات المبكرة".[29] نتيجة لهذا الانخفاض اتخذت شركة ماكدونالدز قراراً بالاستحواذ على امتيازها المحلي في "إسرائيل"، والمملوك لشركة "عمري بادان" لأكثر من 30 عاماً، وفروعها البالغ عددها 225 فرعاً، في محاولة لتجنب المقاطعة المؤيدة للفلسطينيين، بعد دعم الامتياز المحلي في "إسرائيل" الجيش في الحرب على غزة، وتوزيعه وجبات مجانية على الجنود الإسرائيليين، وبالرغم من أن الامتياز الإسرائيلي للعلامة الأمريكية يُعدّ مربحاً، فقد تجاوزت مبيعاته 1.5 مليار دولار في سنة 2023، إلا أنّ الخسارة عالمياً والضرر المحتمل للعلامة التجارية، دفع إدارة ماكدونالز إلى اتخاذ قرار بإزالة صاحب الامتياز الإسرائيلي، وبيع الامتياز لجهة أخرى تلتزم بالابتعاد عن الصراعات السياسية.[30]

في سياق متصل، أعلنت سلسلة المقاهي سلسلة مقاهي بري آ مانجيه Pret a Manger العالمية تراجعها عن افتتاح فرع إسرائيلي، بعد توقيعها اتفاقية امتياز سنة 2022 مع مجموعة "فوكس جروب Fox Group" الإسرائيلية لافتتاح 40 متجراً خلال العقد المقبل.[31]

وفي مؤشر قوي على انحدار الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي أعلنت شركة "سامسونج نيكست"، ذراع الابتكار لشركة التكنولوجيا الكورية العملاقة "سامسونج Samsung"، وقف عملياتها في "إسرائيل"، وكانت "سامسونج نيكست" قد استثمرت في نحو 70 شركة إسرائيلية تكنولوجية ناشئة. وبهذا يتعرض قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي الذي يمثل أكثر من 50% من الصادرات إلى ضربة قوية، مع الأخذ

[29] المرجع نفسه.

[30] ماكدونالدز تكمل الاستحواذ على امتيازها في إسرائيل خلال شهرين تحت تأثير المقاطعة، الجزيرة.نت، 2024/4/9.

[31] نجاحات حركة المقاطعة، حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10.

بعين الاعتبار انخفاض الاستثمار في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية في سنة 2023 بنسبة 56% مقارنة بسنة 2022.[32]

ج. المؤسسات النقابية والدينية:

شهدنا تضامن العديد من النقابات مع فلسطين ودعوتها لمقاطعة "إسرائيل"، فقد طالبت أكبر النقابات العمّالية الهندية، والتي تمثل عشرات الملايين، الحكومة الهندية بإلغاء اتفاق "تصدير" العمال الهنود إلى "إسرائيل"، ليحلوا محل العمال الفلسطينيين، وحثّت العمال على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعدم التعامل مع البضائع الإسرائيلية. أيضاً؛ اتخذت نقابات عمال الموانئ في بلجيكا والهند وكاتالونيا وإيطاليا واليونان وتركيا وكاليفورنيا وجنوب إفريقيا إجراءات ضدّ السفن الإسرائيلية، وكذلك شحنات الأسلحة الإسرائيلية، رفضاً لحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة. فيما أعلن الاتحاد الدولي لعمال سائقي التطبيقات International Alliance of App-Based Transport Workers (IAATW)، والذي يمثل أكثر من 100 ألف سائق من أكثر من 27 دولة و6 قارات، مقاطعته لشركة شيفرون Chevron الأمريكية للطاقة، المتواطئة في الجرائم الإسرائيلية.[33]

يضاف إلى ما سبق؛ انضمام أكبر نقابة عالمية للعمال الصناعيين IndustriALL Global Union، والتي تمثل 50 مليون عضواً حول العالم، للنقابات المؤيدة لحركة المقاطعة بي دي أس"، والداعية لوقف الإبادة الإسرائيلية. كما وصوّت أحد أكبر الاتحادات النقابية في كندا "الاتحاد العام للخدمات العامة في كندا Public Service Alliance of Canada (PSAC)" لصالح قرار يطالب الحكومة الكندية

---

[32] أزمة العدو الاقتصادية تتفاقم.. شركة "سامسونج نيكست" توقف عملياتها في منظومة الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/15، انظر: https://bdsmovement.net/ar/samsung

[33] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

فرض حظر عسكري على "إسرائيل" وذلك دعماً لدعوى جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية International Court of Justice.[34]

وفيما يتعلق بالمؤسسات الدينية أكدت الكنيسة الأسقفية الميثودية الإفريقية African Methodist Episcopal، وهي أكبر وأقدم كنيسة للأمريكيين السود، والتي تضمّ نحو 3 ملايين عضو، بأن "إسرائيل" تقوم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، ودعت الولايات المتحدة إلى "السحب الفوري لكل التمويل وأشكال الدعم الأخرى من إسرائيل" لإنهاء تواطؤها.[35]

2. على المستوى الأكاديمي:

تنبع أهمية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية في الدور الذي تلعبه هذه الجامعات، إذ أن هذه الجامعات تلعب دوراً في تبرير الاستعمار المستمر للأراضي الفلسطينية، وكذلك شرعنة التطهير العرقي التدريجي للفلسطينيين، بالإضافة إلى إعطاء تبرير "أخلاقي" للقتل خارج إطار القانون، والذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي. والأهم من ذلك، أن هذه الجامعات لها دور كبير في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني عبر مساندتها للجيش الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال: تطور جامعة "تخنيون Technion" الإسرائيلية تقنيات الطائرات بدون طيار، والجرافات التي يتم التحكم بها لاستخدامها في هدم منازل الفلسطينيين. فيما طورت جامعة "تل أبيب" ما يعرف بـ"عقيدة الضاحية"، والتي تدعو إلى استخدام القوة المفرطة، غير المتكافئة، لهدم البنية التحتية المدنية والإضرار بالمدنيين، والتي استخدمتها "إسرائيل" في مجازرها ضدّ الفلسطينيين في غزة وكذلك ضدّ المدنيين اللبنانيين. فيما يوفر برنامج "تلبيوت Talpiot" العسكري التابع للجامعة "العبرية

[34] نجاحات حركة المقاطعة، حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10.

[35] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

Hebrew University"، والمدعوم من القوات الجوية الإسرائيلية والجيش، الفرصة أمام الخريجين في الحصول على شهادات جامعية عليا في أثناء خدمتهم بالجيش، وبذلك يستغلون خبراتهم للتقدم في البحث والتطوير العسكري.[36]

بالاستناد على ما سبق؛ أطلقت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني سنة 2004 نداء يدعو إلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمة الإسرائيلية، ورفض كافة أشكال التطبيع معها. وقد لبّى النداء الكثير من الجمعيات الأكاديمية، بالذات الأمريكية، بالإضافة إلى جامعة جوهانسبورغ University of Johannesburg التي قطعت في 2011 علاقاتها مع جامعة بن جوريون Ben-Gurion University نظراً لتواطؤها في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك سرقة المياه الفلسطينية. كما لبّت النداء عشرات مجالس الطلبة والنقابات حول العالم، ووقّع آلاف الأكاديميين في كندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة والبرازيل وبريطانيا وبعض الدول العربية وغيرها؛ على عرائض تؤيد المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية.[37]

عقب الحرب اندلعت العديد من المظاهرات في الجامعات الغربية، وأقيمت اعتصامات مؤيدة لفلسطين ومنددة بالحرب الإبادية الإسرائيلية، تطالب بوقف الحرب وبسحب الجامعات استثماراتها في "إسرائيل"، فقد انتشرت المظاهرات الطلابية لتشمل الأراضي الأمريكية طولاً وعرضاً، وامتدت إلى أكثر من 24 جامعة أمريكية، شملت مؤسسات رائدة منها هارفارد Harvard ويل Yale وبوسطن Boston ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology في الشمال الشرقي، مروراً بجامعات برينستن Princeton وبراون Brown وكولومبيا Columbia ونيويورك New York وجورج واشنطن

[36] المقاطعة الأكاديمية، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/23.

[37] المرجع نفسه.

George Washington على الساحل الشرقي.[38] حيث برزت المظاهرات في جامعة كولومبيا المنادية بوقف الحرب الإبادية الإسرائيلية، والتي طالبت إدارة الجامعة بسحب استثماراتها في "إسرائيل"، وكذلك جامعة نيو هافن New Haven بولاية كونيتيكت Connecticut بالإضافة إلى جامعة ميشيغان Michigan وجامعة نورث كارولينا University of North Carolina.[39] وكان الطلاب قد صوتوا في جامعة "كاليفورنيا ديفيس University of California, Davis" لصالح سحب ميزانيتهم، البالغة 20 مليون دولار، من الشركات المتواطئة في الإبادة الجماعية الإسرائيلية. فيما صوّت مجلس أعضاء هيئة التدريس بجامعة "ميشيغان" في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح سحب الاستثمارات من "إسرائيل". بينما أصدر مجلس طلبة كلية الحقوق في جامعة هارفارد قراراً يدعو فيه الإدارة وجميع المؤسسات والمنظمات في مجتمع الجامعة، إلى سحب الاستثمارات من "إسرائيل".[40]

قامت خمس جامعات نرويجية بتعليق اتفاقيات التعاون مع الجامعات الإسرائيلية، كما قرر المجلس الأكاديمي لجامعة تورينو University of Turin في إيطاليا، عدم المشاركة في مشاريع البحث العلمي مع المؤسسات الإسرائيلية. واتخذ مجلس كلية الحقوق بجامعة "أنتويرب University of Antwerp" في بلجيكا قراراً بالإجماع بوقف اتفاقية التعاون مع جامعة "بار إيلان Bar-Ilan" الإسرائيلية بسبب دعمها العلني للإبادة الجماعية. فيما التزمت جامعة "جيرونا University of Girona" في كاتالونيا بمراجعة كافة اتفاقياتها المبرمة مع الجامعات الإسرائيلية، أيضاً؛ ألغت جامعة "سيارا" الفيدرالية Federal University of Ceará في البرازيل "تحدي الابتكار البرازيل – إسرائيل". كما صوّتت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة "باتاغونيا" الوطنية سان خوان بوسكو National University of the Patagonia San Juan Bosco في الأرجنتين، لصالح الالتزام بدعوة جامعة بيرزيت لمقاطعة

---

[38] ماذا كشف أسلوب تعامل السلطات الأمريكية مع الاحتجاجات الطلابية؟، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2024/4/25، انظر: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-68901631

[39] جامعة كولومبيا تعلق المحاضرات والشرطة تعتقل متظاهرين في بيل على خلفية التوترات بشأن الشرق الأوسط، موقع روسيا اليوم، 2024/4/22، انظر: https://arabic.rt.com

[40] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المتواطئة. يضاف إلى ذلك تصويت رابطة أعضاء هيئة التدريس في جامعة "مونتريال University of Montreal"، التي تمثل ما يقارب 1,400 عضو هيئة تدريس، بالإجماع لصالح قرار مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، مما يجعلها أول رابطة هيئة تدريس في كندا تتخذ هذه الخطوة.[41]

أيضاً؛ أعلنت جامعة غنت University of Ghent البلجيكية قطع علاقاتها مع الجامعات والمؤسسات البحثية الإسرائيلية، وسبقها إعلان "جامعة بروكسل الحرة Vrije Universiteit Brussel" وقف تعاونها مع مؤسستين بحثيتين إسرائيليتين. بينما علّقت جامعة هلسنكي University of Helsinki الفنلندية اتفاقيات التبادل الطلابي مع الجامعات الإسرائيلية. وأصدرت جامعة كوبنهاغن University of Copenhagen الدنماركية قراراً بوقف الاستثمار في الشركات التي لها نشاط تجاري في المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة. في حين صوتت كلية "تي إتش تشان للصحة العامة في جامعة هارفارد" بنسبة 81.5% لصالح سحب الاستثمارات من نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي، لتكون بذلك أول كلية صحية في الولايات المتحدة تصوّت لهكذا قرار.[42]

ومن النجاحات أيضاً قرارات "كلية ترينيتي" الإيرلندية سحب استثماراتها بالكامل من الشركات الإسرائيلية المتواطئة والمدرجة على القائمة السوداء للأمم المتحدة، وجاء هذا القرار بعدما نصب طلبة الكلية مخيماً احتجاجياً استمر 5 ليال؛ مطالبين بقطع جميع العلاقات مع نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي رفضاً لجرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.[43]

[41] المرجع نفسه.

[42] نجاحات حركة المقاطعة، حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10.

[43] الحراك الطلابي ينتصر في إيرلندا.. "ترينيتي" تعلن سحب استثماراتها من الشركات الإسرائيلية، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/5/10، انظر: https://bdsmovement.net/ar/Trinity

3. على المستوى الثقافي والفني:

وظّفت "إسرائيل" الفن والثقافة كأداة ترويج للمصالح الإسرائيلية، وكبوق للسردية الإسرائيلية القائمة على تصوير "إسرائيل" كـ"الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وفي كثير من الأحيان يلعب الفنانون والمثقفون الإسرائيليون دوراً في تبييض وجه "إسرائيل"، وتبرير جرائمها بحق الفلسطينيين. فبحسب أحد المسؤولين الإسرائيليين تتعامل "إسرائيل" مع الثقافة والفن كأداة "هاسبراه Hasbara" (بروباجاندا Propaganda).[44]

عقب الحرب أيدت 100 منظمة فنية أمريكية، بما يشمل دور النشر والمعارض والمجلات والمكتبات والتجمعات الفنية والمهرجانات والوكالات، المقاطعة الثقافية لـ"إسرائيل". كما ألغت سينما "جيرونا" مهرجان السينما والتلفزيون الإسرائيلي "سيريت Seret"، الذي ترعاه السفارة الإسرائيلية ووزارة الثقافة، بعد ضغوط داخلية من مجموعات التضامن الكتالونية. فيما دعا وزيرا الثقافة البلجيكيان وأكثر من أربعة آلاف فنان، بمن فيهم ذلك أكثر من ألف فنان في البلد المضيف السويد، إلى منع "إسرائيل" من المشاركة في مسابقة "يوروفيجن Eurovision" الأوروبية، فيما تمّ إلغاء أكبر حفل لمشاهدة الـ"يوروفيجن" في لندن بسبب المشاركة الإسرائيلية في المسابقة. يضاف إلى ذلك مقاطعة أكثر من مئة فنان مهرجان "Southwest (SXSW) South by" في تكساس بالولايات المتحدة، بسبب شراكته مع الجيش الأمريكي ومصنعي الأسلحة الذين يمدون ماكينة الإبادة الجماعية الإسرائيلية بالذخيرة. في حين دعا عشرات الآلاف من الفنانين إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتحقيق العدالة والمساءلة من خلال عشرات العرائض والمبادرات، بما يشمل فنانين في مجال الموسيقى، والفنون البصرية، والسينما، والأدب.[45]

[44] المقاطعة الثقافية، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/23.

[45] مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من 2024، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، 2024/4/7.

قد يكون من أكبر النجاحات على صعيد المقاطعة الثقافية والفنية خلال شهر أيار/ مايو 2024، انسحاب أكثر من 150 فنان من أهم المهرجانات الموسيقية الأوروبية "الهروب الكبير Great Escape festival"، وذلك استجابة لدعوات حركة المقاطعة "بي دي أس" وشركائها لمقاطعة المهرجان على إثر رعاية بنك "باركليز Barclays" المتورط باستثمارات في بنوك استيطانية له، وذلك تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الإبادي.[46]

4. على المستوى الرياضي:

تهدف المقاطعة الرياضية إلى الضغط على "إسرائيل" من ناحية وتعريتها وعزلها من ناحية أخرى، وقد حققت حركة المقاطعة عدة إنجازات في هذا المضمار عقب الحرب على قطاع غزة، فقد أعلنت شركة

الألبسة الرياضية الألمانية بوما PUMA في كانون الأول/ ديسمبر 2023 أنها لن تجدد عقدها مع الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، الذي ينتهي بنهاية سنة 2024، ويمثل القرار رضوخاً لضغوط حركة المقاطعة. في حين طالب اتحاد غرب آسيا لكرة القدم West Asian Football Federation (WAFF) بعزل اتحاد كرة القدم الإسرائيلي، للضغط على العدو الإسرائيلي حتى ينهي حربه الإبادية على قطاع غزة. كما أعلنت اللجنة التنفيذية للجمباز الأوروبي أن "تل أبيب" لن تقوم باستضافة بطولة أوروبا 2025 للجمباز الفني، أيضاً أعلنت بطولة كرة الماء الأوروبية بتغيير مكان البطولة لسنة 2024 إلى خارج "إسرائيل".[47]

في السياق ذاته؛ طالب أكثر من 300 نادٍ رياضيّ فلسطيني ومؤسسات أهلية فلسطينية بالضغط على اللجنة الأولمبية الدولية، لمنع "إسرائيل" من المشاركة في أولمبياد باريس 2024، فيما جمع النشطاء أكثر من 227 ألف

[46] نجاحات حركة المقاطعة، حركة مقاطعة إسرائيل BDS على التليجرام، 2024/6/10.

[47] المرجع نفسه.

توقيع للمطالبة بطرد "إسرائيل" من المحافل الرياضية الدولية، وطالب 26 نائباً فرنسياً اللجنة الأولمبية الدولية بفرض عقوبات على "إسرائيل". فقامت اللجنة الأولمبيّة الدوليّة في 2024/3/19، بإصدار إعلان ضدّ تسييس الرياضة، يذكّر بضرورة "تطبيق البند رقم A/RES/78/10، من الشرعة الأولمبية الدولية والتي توصي بـ"بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة". وهذا الرد يعبّر عن تبنٍ سافر لازدواجية المعايير، ويناقض موقفها من "إسرائيل" الموقف الذي اتخذته في الحالة الأوكرانية، عقب الغزو الروسي لأوكرانيا سنة 2022، إذ سارعت اللجنة الدولية إلى إدانة الغزو الروسي بعد ساعاتٍ فقط من بدئه، وكانت من أوائل المنظمات الدوليّة – بإقرارها – التي فرضت عقوباتٍ على الحكومتين الروسية والبيلاروسية.[48]

خاتمة:

سعت الورقة إلى مفهمة المقاطعة وتوضيح العلاقة بين المقاطعة والجانب الاقتصادي من ناحية واستخدام المقاطعة كأداة لتغيير السياسات من ناحية أخرى. مع التطرق للعوامل المساعدة لنجاح المقاطعة ومن أبرزها تنامي الرفض العربي والعالمي للممارسات القمعية الإسرائيلية، خصوصاً بعد الحرب على قطاع غزة، فقد أسهمت المشاهد المروعة للجرائم الإسرائيلية بزيادة حجم التعاطف مع الشعب الفلسطيني، وحفزت على مقاطعة "إسرائيل" التي لم تسعفها جميع الحملات الإعلامية والبروباجندا الهادفة لتجميل وجهها القبيح. في المقابل تواجه حركة المقاطعة عدة معيقات، من أبرزها محاولة "إسرائيل" التضييق على دعاة المقاطعة ووسمهم بتهمة معاداة السامية، لكن العائق الأبرز يتمثل بحشد الدعم من حلفاء "إسرائيل"، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، وتوفير غطاء لجرائم الاحتلال. يضاف إلى هذه العوائق ضعف الفاعلية الفلسطينية والعربية

[48] بيان بخصوص اللجنة الأولمبية، موقع حملة مقاطعة داعمي "اسرائيل" – لبنان على الفيسبوك، 2024/4/22، انظر:
https://www.facebook.com/CBSI.LB/posts/pfbid07kyNRiH6HAch2YPtE7TgyNuXfLg7Dz165SoJbecBYYX9AbuEMVaqaa4Aerp6cu5El

والإسلامية، نتيجة لغياب الاستراتيجية الوطنية الجامعة لدى الفلسطينيين، وغياب الدور لدى العرب والمسلمين بسبب الانشغال بالهموم الداخلية لكل قطر، والافتقار إلى بنى مؤسساتية ونقابية فاعلة ترعى حملات المقاطعة.

تتطرق الورقة إلى تأثير المقاطعة على الجانب الاقتصادي عقب الحرب، فيتم رصد حجم الضرر والخسائر التي تعرّض لها الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم يتم تناول حالة العزلة التي يعاني منها الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الفنية والثقافية وكذلك على مستوى الأكاديميا والجانب الرياضي. مما يدفعنا للاستنتاج بتأثير المقاطعة على صورة "إسرائيل" ومصالحها الاقتصادية، وجدوى هذا النمط من الفعل الجماعي الجماهيري، ويمكننا الاستناد إلى ما يحدث على مستوى العالم من حملات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وبأن هذا التعاطف سيقود على المدى الطويل، إذا أحسن استثماره وتوظيفه، إلى تعزيز حالة المقاطعة لـ"إسرائيل"، ومن ثم ستشكل المقاطعة أداة مهمة للضغط عليها، ومن المرجح أن يكون لها دور مؤثر في تفكيك الكيان الاستعماري في فلسطين.